

القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني

The agricultural sector as a strategic alternative to diversification of the national economy

د.بن يوب فاطمة، جامعة 08 ماي 45 قالمة -الجزائر-

الملخص

في ظل التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي و التركيز على التنويع الاقتصادي. لأن الاقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة، وأقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط والغاز الطبيعي. لهذا سارعت الجزائر في تفعيل مصادر الدخل غير النفطية كضرورة إستراتيجية فأولت اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي لبناء اقتصاد أكثر استدامة، من خلال تنوع السلع والخدمات التي ينتجها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، باعتباره من القطاعات الإستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية فهي المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء و مجالا لتشغيل اليد العاملة و خاصة أن هذا القطاع يتوفر على مقومات طبيعية هامة في الجزائر. من ما سبق تأتي أهمية البحث في توضيح المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي في الجزائر و مختلف الجهود المبذولة للنهوض به و ترقيته و جعله من البدائل التنموية و مدى مساهمته في الصادرات الجزائرية بهدف التعرف على واقع الاستثمار في القطاع الزراعي و مختلف الإصلاحات المطبقة فيه بغية إسهامه في عملية التنمية للفترة من (2002-2016). فهل الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لتنويع الاقتصاد الجزائري حققت مبتغاها ؟

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، التنويع الاقتصادي، الصادرات غير النفطية، الإصلاحات الزراعية .

Abstract:

In light of the fluctuation and instability in the oil markets, it is necessary to reduce dependence on the oil sector and focus on economic diversification.

Because a diversified economy is capable of creating more jobs and opportunities for future generations, less vulnerable to boom and bust cycles in oil and natural gas prices.

This is why Algeria accelerated the activation of non-oil sources of income as a strategic necessity and paid great attention to the agricultural sector to build a more sustainable economy, Through the variety of goods and services it produces, to achieve self-sufficiency, as one of the strategic and sensitive sectors that contribute significantly to the development process. It is the sole and main source of lunch and field of labor employment, especially that this sector has important natural ingredients in Algeria.

The importance of the research is to clarify the status of the agricultural sector in Algeria and the various efforts exerted to promote it and make it a development alternative and its contribution to Algerian exports in order to identify the reality of investment in the agricultural sector and the various reforms applied to it. Development Process for the period 2002-2016. Are efforts in the agricultural sector to diversify the Algerian economy achieved its purpose?.

Key words:

The agricultural sector, economic diversification, non-oil exports, Agricultural reforms

المقدمة

استحوذ التنوع الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين في معظم الدول كضرورة حتمية لعدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي اقتصادي ناضب يكون ركيزة للصادرات ومحرك للنشاط والنمو الاقتصادي، والجزائر من بين هذه الدول، فهي تمتلك قدرات طبيعية جمة تؤهلها للتخلص من الاعتماد الكامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي وتتنوع مصادر الدخل كحتمية لبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية ودرجة عالية من التكامل الداخلي بين قطاعاته وأنشطته المختلفة لهذا سارعت الجزائر في تفعيل مصادر الدخل غير النفطية كضرورة إستراتيجية فأولت اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي لبناء اقتصاد أكثر استدامة، من خلال تنوع السلع والخدمات التي ينتجها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي، باعتباره من القطاعات الإستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية فهي المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء و مجالا لتشغيل اليد العاملة و خاصة أن هذا القطاع يتوفر على مقومات طبيعية هامة في الجزائر.

من ما سبق تأتي أهمية البحث في توضيح المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي في الجزائر و مختلف الجهود المبذولة للنهوض به و ترفيته و جعله من البدائل التنموية و مدى مساهمته في الصادرات الجزائرية بهدف التعرف على واقع الاستثمار في القطاع الزراعي و مختلف الإصلاحات المطبقة فيه بغية إسهامه في عملية التنمية للفترة من (2002-2016). فهل الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لتنويع الاقتصاد الجزائري حققت مبتغاها ؟

و للإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية لهذه الورقة البحثية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أمثلتها طبيعة الموضوع لأنه بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق مرتبطة بالظاهرة المدروسة، ومعالجتها بطريقة تحليلية بالاعتماد على إحصائيات متحصل عليها من مصادر رسمية وتقارير دولية، اعتمدت كأدوات للتحليل عبر الجداول والأشكال المختلفة. حيث تمت المعالجة وفق الخطة التالية:

أولا - ماهية التنوع الاقتصادي

ثانيا- مدخل لقطاع الزراعة

ثالثا- مساهمة قطاع الزراعة في التنمية الوطنية

أولا: ماهية التنوع الاقتصادي.

يلعب التنوع الاقتصادي دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، إذ يساهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين والنفط.

- مفهوم التنوع الاقتصادي

لقد استحوذ هدف التنوع الاقتصادي على اهتمام صناع القرار بغرض تجنب الاقتصاد صدمات تابعة موازنة الدولة لمورد واحد كما اختلفت وتباينت الآراء حول مفهوم التنوع الاقتصادي ومن بين هذه المفاهيم نجد:

✓ هو تنوع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة، في عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية¹.

✓ كما يقصد بالتنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع². أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط فالتنوع الاقتصادي يعني لها الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخل قطاع المحروقات وتطوير اقتصاد نفطي واستحداث صادرات غير نفطية، أما بالنسبة للبلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي فيعني التنوع لها ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص وإعطائه الأولوية والريادة³.

- أهمية التنوع الاقتصادي

إن تنوع الاقتصاد يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ومن هنا تبرز لنا عدة أسباب ومبررات خاصة بحالة البلدان النفطية، أهمها⁴:

- انصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.

- اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة. وعدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه مما تؤدي إلى تقلبات في الصادرات.

¹ - أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص 57.

² - عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة-المجلد الثامن- العدد الحادي والثلاثون، 2014، ص 143.

³ - قدي عبد المجيد، سياسة التنوع الاقتصادي، بحث مقدم ضمن اليوم الدراسي حول استراتيجية جديدة للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015، ص 3.

⁴ - محمد الهادي ضيف الله، هشام ليرة، سياسة التنوع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي 3 و4 نوفمبر 2016، ص

- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرض العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

- أهداف التنوع الاقتصادي (في الاقتصاد النفطي).

ترمي سياسات التنوع الاقتصادي في البلدان النفطية (الجزائر) إلى تحقيق الأهداف التالية⁵:

- توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر التي يتعرض لها من خلال توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية مما يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد محدود منها وزيادة عوائدها نتيجة الظروف الطبيعية والدولية، التي قد تلحق أضرار في الإنتاج وتسويق المنتجات، وتقوية أوجه الترابط الاقتصادي.

- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.

- زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى.

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).

- تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي محدد دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية⁶.

- محددات التنوع الاقتصادي.

يلعب التنوع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله، في هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة حول التنوع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع وهي⁷:

- **العوامل المادية:** الاستثمار ورأس المال البشري.

- **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).

⁵- ناجي بن حسين، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنوع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 5، 2008، ص 77.

⁶- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 195.

⁷- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، التعريف بالتنوع الاقتصادي، أهدافه ومحدداته، عن الموقع:

- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل. وهكذا فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضا توفر بنية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

ثانيا: مدخل لقطاع الزراعة

- مفهوم القطاع الزراعي

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في سيرورة التنمية حيث تعرف الزراعة بأنها: علم وفن و صناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية و البشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية و الحيوانية و توصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلي كونها مهنة أو فن⁸. وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعة بأنها: هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة و التحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات و الحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية⁹.

- خصائص القطاع الزراعي:

تختلف الزراعة عن غيرها من الحرف الإنتاجية بأنها تتصف بسمات تميزها عن الحرف الأخرى، يمكن إبرازها في مايلي:

ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية، موسمية الإنتاج الزراعي، التركيب التنافسي للنشاط الزراعي، صعوبة التحكم في الإنتاج الزراعي، ضعف و صعوبة التمويل الزراعي، ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة، ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية، تنوع خصائص السلع الزراعية¹⁰.

⁸- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2010، ص 81.

⁹- جواد سعد العارف، التخطيط و التنمية الزراعية، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 43.

- أهمية القطاع الزراعي:

يحتل القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني و ما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى يمكن إبرازها في مايلي¹¹:

توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى، توفير الموارد المالية، توفير المواد الخام للقطاع الصناعي، استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة.

- السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر

سياسة التسيير الداني، سياسة الثورة الزراعية، برنامج التكييف الهيكلي الذي تركزت محاوره حول إعادة هيكلة العقار الفلاحي، استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها، سياسة دعم الأسعار للمدخلات و المخرجات الزراعية، المخطط الوطني للتنمية الريفية¹².

• المخطط الوطني للتنمية الريفية :

الذي هدف أساسا إلي تحسين مستوى الأمن الغذائي و من اجل تحقيق ذلك تمحور المخطط أساسا في تحفيز و تدعيم المستثمرين في المجال الزراعي من خلال¹³:

-تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكتيف و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء و البيضاء)

- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و تلك المهذدة بالجفاف(المخصصة للحبوب) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة.

- توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالمخطط يتم بدعم من صناديق خاصة من ذلك مثلا الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

¹⁰ - للاطلاع أكثر انظر عنبر إبراهيم شلاش التسويق الزراعي دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2012 ص228 و عاكف الزغبي، مبادئ التسويق الزراعي، دار العامد للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2006 ص 42 .

¹¹ - عنبر إبراهيم شلاش التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى 2012 ص ص281-280.

¹² - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه غ منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص ص 97-98.

¹³ - قصوري رم، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة-حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة 2011-2012، ص ص 138-139.

- مجهودات الدولة لزيادة فعالية الاستثمار في القطاع الزراعي¹⁴.

يحتل الإنتاج الزراعي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج الزراعي و فيرا و العكس صحيح حيث اعتمدت الجزائر على نهج جديد للإستراتيجية الزراعية وهو سياسة التجديد الزراعي و الريفي و تقوية القدرات البشرية و تقديم الدعم التقني للمنتجين بالإضافة إلى إجراءات تحفيزية تتمثل في :

- استحداث قروض بدون فوائد "الرفيق" من المبلغ المدفوع للحبوب الذي تجاوز 17 مليار دينار.
- منح قروض ميسرة بمبلغ لا يتجاوز 1 مليون دينار عن كل هكتار من اجل استصلاح الأراضي و إنشاء مستثمرات تتجاوز مساحتها 10 هكتارات.
- تخصيص قروض ميسرة تصل إلى مئة مليون دينار جزائري لأرباح المنتجين المستفيدين (أصحاب الامتياز) المستغلين لـ 10 هكتارات من الأراضي الزراعية و كذلك للمستفادين من قروض التحدي.
- إقرار إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين. و الجدول الموالي يوضح واقع الاستثمار حسب الفروع الزراعية في الجزائر من 2002-2012 .

جدول رقم (01): عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002-2012

عدد مناصب الشغل	المبلغ	عدد المشاريع	قطاع النشاط
43361	56539	23	مجال الفلاحة
713	6646	295	إنتاج القمح
10274	56186		إنتاج الحليب
2975	29370	64	إنتاج البطاطس
2975	29370	159	إنتاج الزيوت
719	4785	59	تربية المواشي و الأبقار

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ثالثا: مساهمة قطاع الزراعة في عملية التنمية الوطنية

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات في العالم، بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يدرها في الأمدين المتوسط والبعيد، كما يعتبر هذا القطاع أداة لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، فهو من أهم البدائل للثروة النفطية خاصة بعد تراجع أسعارها في الآونة الأخيرة .

فبالرغم من الأهمية الملموسة الذي اتسم بها هذا القطاع، إلا أنه عانى من عدة قصور ويظهر ذلك جليا من خلال مساهمته المتواضعة في التشغيل والنتائج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة من طرف الجزائر إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية وتحقيق فائض للتصدير من أجل تنمية هذا القطاع¹⁵.

1- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة هذا القطاع في PIB، حيث نلاحظ النسبة في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة حيث قدرة سنة 2005 ب 7.7 إلى أن وصلت في 2016، 12.3%.

الجدول رقم (02): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016-2005):

السنة	2005	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
%PIB	7.7	7.5	6.4	9.3	8.5	8.8	9.9	10.3	11.7	12.3

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثة 2016 عن الموقع:
/2017.4/01http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm. consulte le 2

2- المساهمة في توفير مناصب الشغل:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في خلق مناصب عمل جديدة وبالتالي الحد من البطالة، وتفعيل سياسة التشغيل المنتهجة من طرف الدولة، حيث يبين الجدول التالي أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في توفير مناصب شغل مازال يعاني من ضعف حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 مقدرة ب 13.7% وبدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى أن بلغت 8.65 سنة 2015 والسبب في ذلك راجع

¹⁵ - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص ص

إلى الاعتماد على التطور التكنولوجي من خلال التوجه نحو المكننة، مما أثر سلبا على القوة العاملة بدفعها نحو الانخفاض.

الجدول رقم (03): مناصب القطاع الزراعي من إجمالي القوى العاملة الكلية للفترة (2009-2015)

الوحدة: آلاف نسمة

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القوى العاملة الكلية	9742	9735	9599	10170	10788	10566	10594
القوى العاملة في قطاع الزراعة	1242	1136	1034	912	1141	1007	917
نسبة المساهمة %	13.1	11.7	10.8	9	10.8	9.5	8.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS.

3- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والمساحة المخصصة للزراعة

أ- تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، وبالأسعار المناسبة أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال تبني إستراتيجية زراعية تهدف إلى زيادة دعم وتطوير هذا القطاع ليكون أحد البدائل الهامة التي تحل محل الإيرادات النفطية¹⁶.

ب- المساحة المخصصة للزراعة:

تتميز الجزائر بمساحتها الواسعة حيث تحتل المرتبة العاشرة عالميا والأولى إفريقيا، بمساحة تبلغ 2381741 كلم²، رغم ذلك إلا أن المساحة المخصصة للزراعة ضئيلة جدا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): توقعات السياسات الزراعية للقطاع في الجزائر للفترة (2010-2025)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017-2025 متوقع
الأراضي الزراعية (%من)	17	17	17	17	17	17	17	17

¹⁶ - معوش إيمان، بورحلة نسيم، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص 48.

								مساحة الأرض)
17.22	17.22	17.22	17.22	17.22	17.22	17.22	17.22	الأرض الصالحة للزراعة (% من الأراضي الزراعية)
3	3	3	3	3	3	3	3	الأراضي الصالحة للزراعة (% من مساحة الأرض)
1944 - 1701	1670	1640	1609	1642	1678	1442	1401	محصول الحبوب (كلغ للهكتار)
3498 - 3086	3034	2983	1900	3302	3400	2800	2900	إنتاج القمح (طن)
9994 - 8044	7801	7557	7400	7484	6484	6500	6516	إستيراد القمح (طن)
30.39 - 22.01	21.34	20.76	20.27	19.06	19.85	22.79	16.3	واردات المواد الغذائية%
-	1781	2057	2810	2161	2048	2140	1619	الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)

المصدر: عويبي أمين، معتوق جمال، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها صناعة الطاقة في العالم (الفرص والتحديات) إلى غاية 2025، ورقة بحث مقدم في المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية الورشة الأساسية الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص 20.

- آفاق المخطط الخماسي للمنتجات الغذائية (2015-2019)

فقد استعرض السيد الوزير النتائج المحققة خلال الخماسي الأخير، حيث بلغت نسبة النمو في كل الشعب (بما فيها الفلاحة، الصيد البحري والغابات)، ما يعادل نسبة 11%، مقابل تطور نسبة الاستهلاك لتبلغ 10%، كما عرفت التنمية الريفية تنفيذ 10 آلاف مشروع، حيث سمح الاستثمار في قطاع الصيد البحري بتوفير 12 ألف منصب شغل، وقد تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي 39 مليار دولار سنة 2016 أي بارتفاع يقارب 32% مقارنة مع سنة 2015. لقد تبنى قطاع الفلاحة إستراتيجية تركز على تقوية القاعدة الإنتاجية، مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد وذلك بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في حجم إنتاج الحليب والحبوب والخضار الطازجة والتمور واللحوم بأنواعها في آفاق 2019، وذلك بهدف تقليص عمليات استيراد المنتجات الغذائية و الاتجاه نحو تفعيل تصدير المنتجات الفلاحية،

وهو ما يفسر المجهودات المبذولة من قبل الحكومة من خلال توسيع المساحات المسقية التي يتوقع أن ترتفع إلى 2 مليون هكتار بحلول سنة 2019.

وبخصوص التدابير التشريعية تطرق السيد الوزير إلى بعض الإعفاءات الجمركية وكذا إحداث أتاوى على سفن صيد المرجان، وتدابير تهدف إلى تشجيع الفلاحين للتسجيل في نظام التقاعد من أجل الحفاظ على ديمومة النشاط الزراعي. وفي سياق الدعم الزراعي أكد أعضاء اللجنة على ضرورة فرض رقابة صارمة على صرف الأموال في هذا الجانب، والحرص على متابعة تنفيذ المشاريع الزراعية التي تحظى بدعم الدولة، إلى جانب مراجعة سياسة القطاع الطويلة المدى، والعمل على إيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وتقليص الاستيراد الذي يكلف خزينة الدولة أموالا باهضة¹⁷.

الخاتمة

كختام وخلاصة لما تم عرضه في مختلف الأضواء لهاته الورقة البحثية، أمكننا الوقوف على جملة من النتائج المتمثلة في:

- يعتبر النفط شريان الاقتصاد الجزائري و لا يزال القطاع الريعي مهيمنا على النشاط الاقتصادي، رغم الأزمة الاقتصادية التي شهدها ولا يزال يشهد هذا القطاع و هذا ما دل على ضعف درجة التنوع الاقتصادي.

- تعترف الحكومة بأهمية تنويع النشاطات الاقتصادية و خاصة القطاع الزراعي، لتُخفّف درجة تعرض الاقتصاد للهزات نتيجة تقلب أسعار النفط لأنه من شأن التنوع الاقتصادي أن يوفر الهيكلية الاقتصادية الضرورية لاحتواء الطبقة العاملة المتنامية، وتفعيل الموارد المالية غير النفطية في الجزائر.

- القطاع الزراعي في الجزائر يلاحظ عليه التخلف النسبي بالرغم من الموارد الأرضية و البشرية و المائية المتاحة، حيث أصبحت الجزائر تعاني من قصور في تلبية الاحتياجات المحلية من المواد الغذائية الأساسية و هذا ما أدى إلى عزوف عن الاستثمار فيه.

- رغم المجهودات المبذولة في القطاع الزراعي من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنوع الاقتصادي، لم تنجح لأنها بحاجة إلى من يغذيها لتكون دعامة أساسية يمكن التعويل عليها في الجزائر ما بعد النفط.

في ظل هذه النتائج التي توصلنا إليها، نجد أنفسنا أمام بعض التوصيات تقتضي ضرورة العمل بها لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، وتتمثل أهم هذه التوصيات فيما يلي:

¹⁷ - 1 لتقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 09. عن الموقع:

. consulte le: 25/04/2017 http://www.apn.dz/ar/images/actualite_speciale/R-pre-projet-loi-finance-2016.docx

- ✓ توجيه المدخرات والفوائض الريعية نحو استثمارات حقيقية.
- ✓ ضرورة التخلص من أحادية الاقتصاد وعدم الاعتماد الكلي على مورد وحيد للدخل.
- ✓ لتحقيق التنوع في الاقتصاد الجزائري لابد من إيجاد سبل جديدة لتمويل الاقتصاد بمعزل عن اقتصاد المحروقات.
- ✓ وضع خطط متكاملة في الميدان الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتدعيمه وتوسيع مجالات الاستثمار فيه برفع التحفيزات .

قائمة المراجع

- 1- اوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.
- 2- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة-المجلد الثامن-العدد الحادي والثلاثون، 2014.
- 3- قدي عبد المجيد، سياسة التنوع الاقتصادي، بحث مقدم ضمن اليوم الدراسي حول استراتيجية جديدة للتنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015.
- 4- محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة، سياسة التنوع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي 3 و4 نوفمبر 2016.
- 5- ناجي بن حسين، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنوع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 5، 2008.
- 6- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.
- 7- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، التعريف بالتنوع الاقتصادي، أهدافه ومحدداته، عن الموقع: www.arab-api.org consulte le:14/02/2017
- 8- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الرابية للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2010.

- 9- جواد سعد العارف، التخطيط و التنمية الزراعية، دار الرياء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- 10- للاطلاع أكثر انظر عنبر إبراهيم شلاش التسويق الزراعي دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2012 و عاكف الزغبى، مبادئ التسويق الزراعي، دار العائد للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2006 .
- 11- عنبر إبراهيم شلاش التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى 2012.
- 12- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه غ منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
- 13- قصوري ريم، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة-حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة 2011-2012.
- 14- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .
- 15- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
- 16- معوش إيمان، بورحلة نسيمية، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.
- 17- ا لتقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 09. عن الموقع:

http://www.apn.dz/ar/images/actualite_speciale/R-pre-projet-loi-finance-2016.docx
. consulte le: 25/04/2017